التحول الوظيفي للدولة في سياق النظام الدولي الجديد

يشهد العالم حاليا تحوّلات جوهرية في طبيعة النظام الدولي، بفعل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي أعادت تشكيل أدوار الدول والفاعلين من غيرها داخل الساحة العالمية فبعد أن كانت الدولة فاعلا مركزيا مهيمنا في العلاقات الدولية، أصبحت مطالبة اليوم بإعادة تحديد وظائفها في ظلّ بروز فواعل غير دولاتية ومن طبيعة مختلفة مثل الشركات المتعددة الجنسيات،المنظمات غير الحكومية، وصندوق النقد الدولي. وقد أدّى هذا التحوّل إلى بروز نقاشات واسعة حول مستقبل **السيادة** الوطنية،لاسيما في الدول الهشة من حيث التنمية والتي تواجه تحديات إضافية تتعلق بضعف البُنى المؤسسية وارتفاع الطلب الاجتماعي على التنمية والعدالة.

وفي هذا السياق، برز مفهوم الحوكمة كآلية تتيح فهم **التحوّلات الوظيفية للدولة**. فالانتقال من نموذج الدولة المتدخلة إلى نموذج **الدولة المنظمة** يعكس سعي الحكومات إلى التكيّف مع مستجدات الليئة الدولية الشديدة التعقيد، مما يتطلب مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة وتوسيع قاعدة المشاركة. كما أصبحت المفاهيم المرتبطة بالإدارة الرشيدة جزءًا لا يتجزأ من تقييم قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة مع اشتداد الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وانعدام المساواة.

يحياوي هادية

المطلوب

- ترجم النص إلى اللغة الإنجليزية
- عرف بالإنجليزية ما تحته خط

موفقون